كلية الحقوق
قسم القانون العام

حـــق الإضـــراب والتظـــاهر فـى النظم السياسية المعاصرة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة فى الحقوق

إعداد الباحثة
أمل محمد حمزة عبد المعطى

لجنـــة المناقشـــة والحكـــم علـــى الرســـالة

أ.د / سـعـاد الشرقاوي
أستاذة القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة
مشرفا ورئيسا

أ.د / صلاح الدين فوزى محمد
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة
عضواً ومناقشاً

أ.د / جابر جاد نصار
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة
عضواً ومناقشاً

٢٠١٢ - ١٤٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ
صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة الفتح – الجزء السادس والعشرون
الآيات ١ : ٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

سورة الروم، الجزء الحادى والعشرون، الآية ٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾

سورة إبراهيم، الجزء الثالث عشر، الآيات ٤٢ – ٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾

سورة القصص، الجزء العشرون، الآيات ٨٣ – ٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾

سورة الكهف، الجزء الخامس عشر، الآيات ٣٠ – ٣١

نتيجة مناقشة الرسالة

تـــــم مناقشـــــة هـــــذه الرســـــالة
يـوم الخمـيس الموافـق ١٢ من ابريـل ٢٠١٢
فـــي تمـــام الســـاعة الثالثـــة مســـاءً
بمـــــــــدرج الفرقـــــــة الأولـــــــى

وحصلت الباحثة على درجة
«دكتـــور فـــي الحقـــوق»
بتقـــــــــدير ممتـــــــاز

مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة

الإهداء

إلى من حال القدر بيني وبينه... إلى من علمني الأخلاق والمبادئ وأسمي المعاني...

«روح أبى الطاهرة»

إلى الدافئة أحضانها، من وقفت بجواري وأضاءت لي الطريق ودفعتني دفعا لإتمام هذا العمل وذللت لي الصعاب. ..عرفاناً وتقديراً أدعو الله لها أن يطيل فى عمرها ويمتعها بالصحة والعافية والسعادة...

«أمي الغالية»

إلى المخلصين في حبي، الواقفين بجواري وقت أزماتي، المشاركين لي أسعد لحظات حياتي...

«أخواتي الأعزاء»

إلى كل من أضاء لي الطريق ومهده، وقدم لي يد العون والمساعدة .. إلى كل من أغلق في وجهي باباً وألقى في طريقي حجرة عثرة كان من شأنها أن تزيد إصراري وعزيمتي على النجاح....

إلى كل من ناضل لأجل الحق وإحقاقا له. ... إلى كل من سالت دماؤه لأجل العدالة والحرية والكرامة الإنسانية...إلى من قدموا ثورة من أروع الثورات ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. ..

إلى كل من ناضل لأجل رفعة وتقدم وطني الغالي مصر...

إلى كل هؤلاء

أُهدى هذا العمل المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والامتنان إلى مَن جمعت بين العلم والفضيلة والتواضع والإخلاص في العمل.. مَن جمعت بين ثقافات متعددة، وكتبت الكثير عن الحرية والديمقراطية بطريقة مميزة.. أيقنت أني كنت سعيدة الحظ حينما شرفتني بقبولها الإشراف على هذه الرسالة.. كانت نِعم المشرف والموجِّه .. علمتني الكثير، ولم تصادر لي رأيًا، ولم تتوانَ عن إفادتي، ولم تبخل بوقتها الثمين فى تقييم هذا العمل، وتقديم الأفكار.. فتحت لي آفاقاً جديدة للبحث.. حقا يعجز القلم عن امتداحها من فرط تواضعها وطيب أخلاقها، ذات القلب الحنون المتفائل والمتجدد دائما:

الأستاذة الدكتورة / سعاد الشرقاوى

أدام الله عليها نعمة الصحة والعافية والسعادة وجزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزي محمد

أستاذ القانون العام بجامعة المنصورة

لتفضله بقبوله الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ولتحمله عناء قراءة هذه الرسالة.

وأتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار

أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة

لتفضله بقبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم ضيق وقته ومسئولياته الجسام.

إذا الشعبُ يوماً أرادَ الحياةَ فلابد أن يستجيبَ القدر
ولابدَّ لليلِ أن ينجلى ولابد للقيدِ أن ينكسر

ومن لم يعانقهُ شوقُ الحياةِ تبخَّرَ فى جوِّها واندثر

إذا ما طمحتُ إلى غايةٍ ركبتُ المنى ونسيتُ الحذر
ومن لا يحبُّ صعودَ الجبالِ يعشْ أبدَ الدهرِ بينَ الحفر

فَعَجَّتْ بقلبى دماءُ الشبابِ وضجّتْ بصدرى رياح أُخَر
وأطْرَقْتُ أُصْغِى لقصفِ الرعو دِ وعزفِ الرياحِ ووقعِ المطر

وقالتْ لِىَ الأرضُ لما سألتُ : يا أم هل تكرهينَ البشر ؟:
أباركُ فى الناسِ أهلَ الطموحِ ومن يستلذُّ ركوبَ الخطر

وألعنُ من لا يماشى الزمانَ ويقنعُ بالعيشِ،عيشِ الحجر
هو الكونُ حى يحبَّ الحياةِ ويحتقرُ الميتَ مهما كَبُر

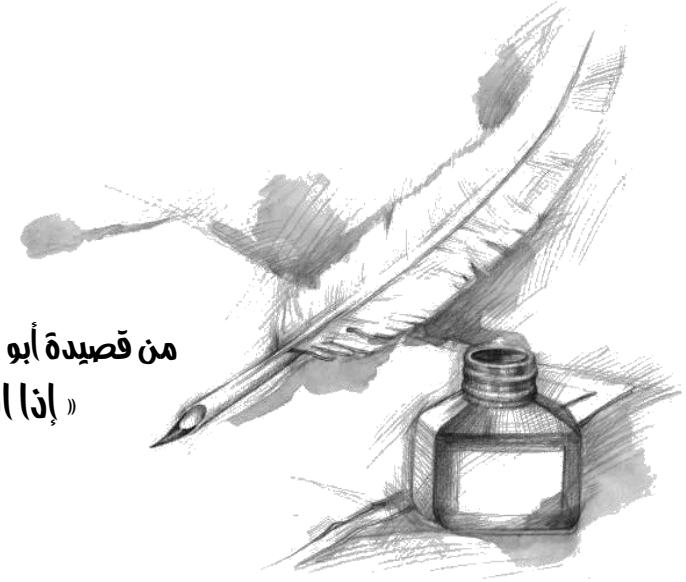

من قصيدة أبو القاسم الشابى
« إذا الشعبُ يومًا »

مُقَدِّمَة

إن نشاط السلطة لا يمكن أن يحظي في دولة ما بقبول الجميع حيث إن عمل أي حكومة يترك رد فعل لدي الجماهير متمثلا في الرأي العام، ويجب علـــى أي حكومة أن تولي اهتماما بالغا باتجاهات وآراء مواطنيها تجاه سياساتها، وأن تتخذ قراراتها بما يتناسب مع ذلك، وإلا تعرضت إلي أزمة حادة قد تطيح بها وتؤدي إلي سقوطها. فيجب أن يكون هناك اتساق بين عمل الحكومة وبين الـــرأي العـــام واتجاهاته. فالرأي العام يعد المقياس لأداء الحكومة، ولا يمكن أن نكـــون أمـــام دولة ديمقراطية إذا كانت الحكومة تعمل في وادٍ منفصل عن الشعب، وفـــي هـــذا الشأن نجد الحكومات في الدول الغربية المتقدمة تعطي اهتماما بالغا بمعرفة آراء المواطنين تجاه سياستها ونشاطها الحكومي فى حين لا تلقـــى الحكومـــات فـــى الأنظمة الاستبدادية والمتخلفة بالا لأراء مواطنيها.

وظاهرة السلطة والاحتجاج عليها ظاهرة عامة توجد في جميع المجتمعـــات إلا أن أسلوب التعامل مع الاحتجاج من جانب السلطة والاعتراف به قانونا بوضع آليات وضوابط قانونية له تكفل ممارسته فعليا من جانب الأفراد يختلف من دولـــة إلي أخري ومن نظام سياسي إلي نظام سياسي آخر. فنجـــد أن الـــنظم الغربيـــة المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا تقبل الاحتجاج وتحوله إلي معارضة منظمـــة التـــي يكون لها ثقل في النظام السياسي القائم، وعلى العكس من ذلك نجد النظم الشمولية والنظم المحافظة أو نظم ما يسمى بالعالم الثالث تعمل على قهر الاحتجاج ورفض المعارضة وتهميشها.

ويعد الإضراب والتظاهر من الحقوق التى تمارس بطريقة جماعية، حيـــث يكون هناك هدف مشترك تسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقه وترفض الحكومة الاستجابه لهم،وهذا ما يبرر مدى فاعلية الإضرابات والمظاهرات ومدى تأثيرهـــا على السلطة العامة إذا استخدمت بطريقة منظمة وجماعية، حيث يكتسب الأفـــراد بهذه الجماعية قوة فى مواجهة السلطة،ورغم ذلك يجب عدم الإسراف فى استخدام هذين الحقين، وألا يتم اللجوء إليهما إلا بعد الطرق والإجراءات الأخرى لتحقيـــق المطالب المرجوة دون جدوى.

واكتسبت المظاهرات والإضرابات أهمية بالغة في الوقت الحاضر بوصـــفها مظاهر احتجاجية سلمية ضد نشاط السلطة، وباعتبارها أيضا متفرعة من حريـــة

الفِهرِس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
باب تمهيدي :	١٠
موقع حق الإضراب وحق التظاهر من الحريات العامة وفي المواثيق الدولية:	
❑ **الفصل الأول:**	١٢
حق الإضراب وحق التظاهر والحريات الأخرى:	
● المبحث الأول :	١٣
تصنيف الحريات العامة.	
● المبحث الثاني :	٢٣
موقع حق الإضراب وحق التظاهر من تصنيفات الحرية.	
● المبحث الثالث :	٣٢
التمييز بين حق التظاهر وغيره من الحريات:	
- المطلب الأول : المظاهرة والاجتماع	٣٣
- المطلب الثاني : التجمهر والمظاهرة	٤٠
❑ **الفصل الثاني:**	٤٧
مفهوم حق الإضراب وحق التظاهر ، وموقعهما من المواثيق الدولية :	
● المبحث الأول:	٤٨
التمييز بين مفهوم حق الإضراب وحق التظاهر:	
- المطلب الأول : تعريف حق الإضراب	٤٩
- المطلب الثاني : تعريف حق التظاهر	٥٥
● المبحث الثاني:	٥٨
الإضراب والتظاهر في المواثيق الدولية:	
- المطلب الأول : حق الإضراب في الاتفاقيات والمواثيق الدولية	٥٩
- المطلب الثاني : حق التظاهر في العهدين الدوليين والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان	٦٤
القسم الأول :	٦٧
نشأة وتطور حق الإضراب وحق التظاهر في ظل النظم السياسية الحديثة :	

الموضـــوع	الصفحة

الباب الأول: ٦٩

الإضراب والتظاهر في الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية:

❑ **الفصل الأول:** ٧١

الإضراب والتظاهر في الديمقراطية الليبرالية:

- المبحث الأول : ٧٢

ملامح وسمات الديمقراطية الليبرالية.

- المبحث الثاني : ٧٥

نشأة حق الإضراب وحق التظاهر في النظم الليبرالية:

- المطلب الأول : إضراب أول مايو١٨٨٦ في أمريكا (Labour Day). ٧٦
- المطلب الثاني: سد هوفر (Hoover Dam). ٨١
- المطلب الثالث: أكبر إضراب جماهيري في تاريخ فرنسا ١٩٦٨. ..... ٨٨

❑ **الفصل الثاني:** ٩٣

الإضراب والتظاهر في الديمقراطية الماركسية:

- المبحث الأول : ٩٤

ملامح وسمات الديمقراطية الماركسية.

- المبحث الثاني : ٩٧

نشأة حق الإضراب وحق التظاهر في النظم الماركسية:

- المطلب الأول: الفلاحون وسياسة القمع السوفياتي ٩٨
- المطلب الثاني: الثورة الهنغارية (المجر) ١٠٩
- المطلب الثالث: مظاهرات بكين الدامية ١٩٨٩ ..... ١١٧

الباب الثاني: ١٢٢

الإضراب والتظاهر في مصر ، وثورات القرن الواحد والعشرين:

❑ **الفصل الأول:** ١٢٣

نماذج من الإضرابات والانتفاضات والثورات في تاريخ مصر:

- المبحث الأول: ١٢٤

الإضراب عن العمل في حفر قناة السويس.

- المبحث الثاني: ١٣٢

ثورة ١٩١٩.

الموضـــوع	الصفحة

- المبحث الثالث: ١٣٨
  انتفاضة الطلاب عام ١٩٣٥.
- المبحث الرابع : ١٤٢
  ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.
- المبحث الخامس: ١٤٤
  انتفاضة (١٨) و (١٩) يناير ١٩٧٧ " انتفاضة الخبز" .
- المبحث السادس: ١٤٦
  نماذج معاصرة من الاحتجاجات بالتظاهر والإضراب.

❑ **الفصل الثاني:** ١٥٣

ثورات القرن الواحد والعشرين في الوطن العربي بين آمال التغيير ومخاطر الارتداد :

- المبحث الأول: ١٥٥
  الثورة التونسية : ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ (ثورة الياسمين).
- المبحث الثاني: ١٦١
  ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (ثورة الغضب المصرية) ، (الثورة البيضاء):
  - المطلب الأول : أسباب ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ ..... ١٦٢
  - المطلب الثاني: أبرزوأهم أحداث الثورة ١٧٦

  الفرع الأول: دور المظاهرات في إسقاط النظام في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ..... ١٧٨

  الفرع الثاني: النتائج المترتبة على نجاح الثورة ٢٠١

  الفرع الثالث: الإضرابات والاعتصامات بعد نجاح الثورة في خلع رأس النظام ٢١٨
- المبحث الثالث: ٢٢٤
  ثورة ليبيا : ١٧ فبراير ٢٠١١ (الثورة الدموية).

الباب الثالث: ٢٣٣

الإضراب والتظاهر في المجتمعات الغربية المتقدمة:

❑ **الفصل الأول:** ٢٣٤

علاقة الإضراب والتظاهر بظاهرة (السلطة والاحتجاج – autorité contestation:

❑ **الفصل الثاني:** ٢٣٦

عمومية ظاهرة الإضراب والتظاهر كوسائل للاحتجاج:

الموضـــوع	الصفحة

- المبحـث الأول: ٢٣٧

الإضراب والتظاهر جزء من المعارضة في النظم الغربية.

- المبحـث الثـاني: ٢٤١

الدول النامية لا تعترف بالاحتجاج وآلياته.

خلاصـة القسـم الأول ٢٤٤

القسم الثاني: ٢٤٦

التنظيم القانوني لحق الإضراب والتظاهر في (فرنسا) و (مصر):

الباب الأول: ٢٤٨

تنظيم حق الإضراب في (فرنسا) و (مصر):

❑ **الفصل الأول:** ٢٤٩

مراحل تطور حق الإضراب في مجال الوظيفة العامة في فرنسا:

- المبحث الأول : ٢٥١

تاريخ حق الإضراب.

- المبحث الثاني: ٢٥٥

الوضع التشريعي والقضائي لحق الإضراب قبل دستور ١٩٤٦.

- المبحث الثالث: ٢٦١

مرحلة الاعتراف الدستوري بحق الإضراب بمقتضى دستور ١٩٤٦ والتنظيم القانوني له.

- المطلب الأول : الاعتراف الدستوري بحق الإضراب في دستور١٩٤٦ والتطبيق القضائي له: ٢٦٢

الفرع الأول: الأساس الدستوري لحق الإضراب ٢٦٣

الفرع الثاني: حكم "Dehaene" عام ١٩٥٠ وإقرار مبدأ الإضراب ومشروعية تنظيمه من قبل الإدارة ٢٦٦

- المطلب الثاني: ضوابط ممارسة حق الإضراب وفقًا لنصوص قانون الوظيفة العامة الصادر في ٣١ يوليو١٩٦٣. ٢٧٢

الفرع الأول: هدف الإضراب ٢٧٤

الفرع الثاني: الإخطار كإجراء شكلي لتنظيم ممارسة الحق في الإضراب ٢٨١

الفرع الثالث: الإضراب غير المشروع ٢٨٥

الـمـوضــوع	الصفحة

- المطلب الثالث: القيود المفروضة على حق الإضراب المستمدة من التدخل التشريعي والحكومي: ٢٩٠

الفرع الأول: الفئات المحظور عليها ممارسة الإضراب ٢٩١

الفرع الثاني: ضرورة توفير حد أدنى من الخدمة "Service Minimum" ٢٩٤

الفرع الثالث: استدعاء العاملين المضربين "Le droit de requisition" ٢٩٩

الفـرع الرابـع: اسـتبدال المـوظفين المضـربين Remplacement des fonctionnaires grévistes. ٣٠٣

- المطلب الرابع: آثار ممارسة حق الإضراب على الموظف المضرب في مجال الوظيفة العامة. ٣٠٤

الفرع الأول: الخصومات المالية ٣٠٥

الفرع الثاني: الجزاءات التأديبية ٣١٠

❑ **الفصل الثاني:** ٣١٢

التنظيم التشريعي لحق الإضراب في مصر:

● المبحث الأول : ٣١٤

حظر الإضراب بالنسبة لموظفي وعمال المرافق العامة:

- المطلب الأول : القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ (الذي نقله قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧) ٣١٦

- المطلب الثاني: القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ ..... ٣٢١

- المطلب الثالث: القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ ..... ٣٢٦

- المطلب الرابع: القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ..... ٣٢٨

● المبحث الثاني: ٣٣٠

مرحلة إباحة حق الإضراب وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المطلب الأول : الإضراب في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ٣٣١

- المطلب الثاني: موقف القضاء المصري في دعوى إضراب عمال الهيئة القومية لسكك حديد مصر سنة ١٩٨٦. ٣٣٢

● المبحث الثالث: ٣٣٧

الإضراب في قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ :

الـموضــوع **الصفحة**

- المطلب الأول : حق الإضراب في قوانين العمل السابقة على القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣. ٣٣٨
- المطلب الثاني: الإضراب في ظل قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ مقارنة بالتشريع الفرنسي. ٣٤٢

● المبحث الرابع: ٣٥٧
المفاوضات الجماعية وحق الإضراب.

خلاصة حق الإضراب في مصر وفرنسا ٣٦٦

الباب الثاني: ٣٦٩

النظام القانوني لحق التظاهر في (فرنسا) و (مصر) :

❑ **الفصل الأول:** ٣٧٠

التنظيم التشريعي والتطور التاريخي، والتطبيق القضائي لحق التظاهر السلمي في فرنسا :

● المبحث الأول : ٣٧١
قواعد تنظيم حرية التظاهر السلمي في الطريق العام:

- المطلب الأول: التطور التاريخي لحق التظاهر في فرنسا ٣٧٢
- المطلب الثاني: النظام القانوني الخاص بتنظيم مظاهرة سلمية في الطريق العام وسلطات البوليس في شأنها ٣٧٩

الفرع الأول: مدى اعتبار حق التظاهر حقًا دستوريًا ٣٨٠
الفرع الثاني: الإجراءات الواجب اتباعها لتسيير مظاهرة سلمية ٣٨٣
الفرع الثالث: سلطات البوليس في شأن المظاهرات ٣٨٩
الفرع الرابع: القيود الحديثة المفروضة على حرية المظاهرات ٣٩٥
الفرع الخامس: المظاهرات العامة المخالفة للقانون ٣٩٨
الفرع السادس: مسئولية الدولة عن الأضرار الناجمة عن المظاهرات ٤٠٢

- المطلب الثالث: حرية المشاركة في المظاهرات السلمية وتقييد حق التظاهر السلمي بمقتضى قرارات الضبط. ٤٠٤

● المبحث الثاني: ٤٠٩
موقف قضاء مجلس الدولة الفرنسي من حق التظاهر في الطريق العام.

الموضـــوع	الصفحة

❑ الفصل الثاني: ٤٢٤

التنظيم التشريعي لحق التظاهر في مصر:

● المبحث الأول : ٤٢٨

أحكام التظاهـــر.

- المطلب الأول: قواعد تنظيم ممارسة حق التظاهر السلمي ٤٢٩

الفرع الأول: حق التظاهر في ظل الدساتير المصرية ٤٣٠

الفرع الثاني: نظامي (الإخطار) و (الترخيص) ٤٣٥

الفرع الثالث: ظروف إصدار قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية – رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣. ٤٤٠

الفرع الرابع: حق التظاهر في ظل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ..... ٤٤٤

- المطلب الثاني: العقوبات المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ..... ٤٦١

● المبحث الثاني: ٤٦٩

حدود وضوابط سلطة الشرطة في تفريق المتظاهرين وفقًا لقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وقرارات وزير الداخلية.

● المبحث الثالث: ٤٧٥

موقف قضاء مجلس الدولة المصري من حق التظاهر السلمي.

● المبحث الرابع: ٤٨٤

في المقارنة بين رقابة مجلس الدولة الفرنسي والمصري على قرارات الضبط الإداري في شأن حرية التظاهر.

خلاصة حق التظاهر في مصر وفرنسا ٤٩٩

خاتمة ٥٠٦

قائمة المصادر ٥١٧

قائمة المختصرات ٥٣٢

الفهرس ٥٣٣

مستخلص الرسالة

اكتسبت المظاهرات والإضرابات أهمية بالغة في الوقت الحاضر بوصفها مظاهر احتجاجية سلمية ضد نشاط السلطة ،وباعتبارها أيضا متفرعة من حرية الرأي والتعبير،والاعتراف من جانب السلطة بالاحتجاج السلمي يعنى الاعتراف بحق الإضراب وحق التظاهر وتنظيمهما.إذ يعد الإضراب والتظاهر من الحقوق التى تمارس بطريقة جماعية،حيث يكون هناك هدف مشترك تسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقه وترفض الحكومة الاستجابه لهم،وهذا ما يبرر مدى فاعلية الإضرابات والمظاهرات ومدى تأثيرها على السلطة العامة إذا استخدمت بطريقة منظمة وجماعية ،حيث يكتسب الأفراد بهذه الجماعية قوة فى مواجهة السلطة.

لذا نجد حق الإضراب وحق التظاهر السلمى من الحقوق والحريات المكروهة من جانب السلطة ولاسيما فى الأنظمة الاستبدادية لما لهما من دور في مواجهة أي نظام بعيوبه واستبداده. ورغم ذلك يجب عدم الإسراف فى استخدام هذين الحقين ،وألا يتم اللجوء إليهما إلا بعد الطرق والإجراءات الأخرى لتحقيق المطالب المرجوة دون جدوى.

الكلمات الدالة :

حق الإضراب - حق التظاهر- نظم سياسية - ثورات.

Abstract

Demonstrations and strikes have had importance at the present time as a manifestation of a peaceful protest against the activity of the Authority, and also as subsidiary of freedom of opinion expression. And recognition of peaceful protest by the Authority, means recognition of the right to strike and the right of organizing demonstrations and Strike .Demonstrations are considered rights exercised in a mass manner, where a common goal for a group of individuals is aimed to be achieved, but the government refuses to respond to them, and this is what justifies the effectiveness of strikes and demonstrations and the extent of their impact on the public authority if used in an organized mass manner, where individuals in this way get strength in the face of the Authority.

so we find the right of strike and peaceful demonstration is hated by the Authority especially in the authoritarian regimes due to its effective role in the face of any arbitrary Authority with its defects. However, we should not be extravagant in the use of these rights and not to resort to them except after following the other methods and procedures to achieve the desired demands in vain.

KEY WORDS:

Right of Strike - Right of Demonstration - Policies Systems – revolutions.

هـذا الكِتابُ

رسالة دكتوراه

فى كلية الحقوق جامعة القاهرة

مقدمة من الباحثة

أمـــل محمد حمزة عبد المعطى

وحصلت علىٰ درجة دكتور في الحقوق

بتقدير ممتاز

مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة